هو بلفظ الماضي الذي هو الفعل قوله بين الاشياء الثلاثة لا يخفى
ان الخصلة الاولى لا تتاتى هنا فتامل قوله واراد الثلاثة السابقة
فيما يمتنع وهي انه مخير بين اكله وغرم ثمنه او تركه بلا اكل
والتطوع بالانفاق عليه او بيعه وحفظ ثمنه الى ظهور مالكه
فصل في بيان احكام اللقيط فعيل بمعنى مفعول
اي ملقوط ويقال له المنبوذ اي المطروح والدعي لان غيره قد يدعيه
وهذا باعتبار ما امره ومنبوذ اباعتبار اوله ولقيطا باعتبار
وسطه والاصل فيه قوله تعالى وافعلوا الخير وهو كاله اركان اللقطة
وهي لاقط وملقوط ولقيط ولقط وستاتي قوله وهو صبي اي
ولو مميزا بالمعنى الشامل للصبية قوله منبوذ اي مطروح
على الارض او على ابواب المساجد ونحوها قوله لا كافل له وفي شرح
البهجة انه الصغير الضايع الذي لا يعلم له كافل قوله من اب
اي معلوم قوله ويلحق بالصبي اي هو المعتمد قوله واذا
وجد بالبناء للمفعول قوله لقيط اي باعتبار ما يؤول اليه امره وهو
احد الاركان الثلاثة المذكورة وهو صبي ولو مميزا او مجنونا
كما مر قوله قارعة الطريق اي بطريق لبلد او غيره واصل
قارعة الطريق وسطه او اعلاه او صدره او ما برز منه سمي بذلك
لقرعه بالنعال والمراد به هنا مطلق الطريق او اعم من ذلك
قوله فاحد مالخ وهو اللفظ الذي هو احد الاركان الثلاثة السابقة
قوله وكفالته هو عطف عام على تربيته لشمل لها لحفظه وما
يصلحه وقد دفع المحذور بذلك ارادة الحضانة لانها كفالة فتامل قوله
واجبة

واجبة اي المذكورات من الامور الثلاثة لحفظ نسبه ونفسه وغلب
فيها الاخيران على الاول المذكور وبذلك فارق اللقطة فتامله قوله
على الكفاية اي ان علم اكثر من واحد والا فرض عين قوله
حضانة اللقيط اي من الذين علموا به اثنان فاكثر قوله في الاصح
هو المعتمد قوله على التقاطه اي وما معه ايضا لما مر فان لم يشهد
لم يثبت له ولاية الملتقط بل ينتزعه منه الحاكم دون الاحاد والعرف
بين هذا وبين اخذه ابتداء انه هنا وجدت يد والتقرف فيما حيث
وجدت انما هو للحاكم بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح
فاذا اقاهل اخذه لم يعارضه ولو سلمه الحاكم لعدل لم يجب الاشهاد
عليه قوله لشرط الملتقط الذي هو احد الاركان ايضا قوله
ولا يقر الخ هو بضم المثناة التحتية مبني اي ينتزع قوله الا في يد
امين الخ لعل المراد به عدل الرواية بدليل ذكر الحر بعده ويحصل
وصافه انه هو المسلم الحر الرشيد للعدل ولو انثى او ظاهرا فلا
يضع لقط من انتصف بضد ذلك ولا ينتزعه بل ينتزع منه نعم
لو اذن لعبده غير المكاتب في اللقط واقره معه جاز كان السيد هو
الملاقط ويصح لقط كافر لكافر فيما بينهما من الموالاة والبعض
كالرقيق ويقدم اذا التقطه اثنان متلاعنين بما في الزكاة ولو تحيلا
على فقير وعدل باطنا ولو فقيرا عليه ظاهر او بلدي على بدوي
فان استويا في وصف العدالة الباطنة او الظاهرة وتشاحا
اقرع بينهما ويجوز نقله من محل لقطه كنقله او على منه لا الادنى
قوله مال اي خاص به كثياب ملبوسة له او يقتنى بها او نفقة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)